النواب يمرر مشروع قانون بشـــأن صرف بدل السكن فور قبول الطلب الإسكاني

وزيرة الإسـكان: توجهنا تحقيق اسـتقرار سـكني سـريع للمواطن بدلا من الحلول المؤقتة

تغطية: وليد دياب

تصوير: عبدالأمير السلاطنة

وافق مجلـس النواب على مشـروع قانون بشـأن إلغاء شـرط انتظار خمس سنوات لاسـتحقاق بدل السكن، وصرف العلاوة السـكنية للمواطنيـن اعتباراً من تاريخ تقديـم الطلب الإسـكاني وقبوله، وبما لا يقل عن 100 دينار بحريني شهرياً، واحاله الى مجلس الشورى.

وأكـد النائب د. علـي النعيمي أهمية المشـروع بقانون، مبيناً أن بدل السـكن لم يعـد مجرد حاجة إضافيـة، بل أصبح ضرورة معيشـية تمس اسـتقرار الأسرة البحرينية وقدرتها علـى مواجهة الأعباء السكنية.

وانتقـد مبـررات رفض المشـروع، موضحـا أن الملاحظات تضمنت جملة من التحفظات المالية، من بينها إنشـاء التزام مالي دائم مـن دون تحديد مصدر تمويل، وغياب الدراسـة المالية، واحتمال إرهاق الميزانيـة العامة بالتزامـات جارية غير محسـوبة، والإخلال بالانضباط والتوازن المالي، مشـيراً إلى أن هذه المبررات كان ينبغي أن تسـتند إلى بيانات وإحصائيات واضحـة تبين حجم الأثـر المالي الفعلي للمشروع، بدلاً من الاكتفاء بسرد تحفظات عامـة لا تقدم تقديـراً حقيقيـاً للكلفة أو انعكاساتها.

بدوره أكد النائب جلال كاظم المحفوظ أن الأعباء المعيشـية والالتزامات المالية التي يتحملها الشـباب فـي بداية حياتهم الزوجية تستدعي مراجعة آلية صرف بدل السكن، وخصوصاً في ظل ارتفاع متطلبات الزواج واشـتراط توفير المسكن المستقل كمتطلب معيشـي، لافتاً إلى أن الضغوط المالية تمثل أحد العوامل المرتبطة بتفاقم المشكلات الأسرية وحالات الطلاق.

وانتقد ما اعتبره تمييـزاً في ضوابط الاستحقاق الواردة في القرار رقم (909)، موضحاً أن المادة الأولى تنص على صرف بدل السكن لرب الأسـرة الذي مضى على طلبه الإسكاني خمس سنوات، فيما تقضي المـادة الثانية بصرف العـلاوة للأرامل والمطلقات من تاريخ تقديم الطلب، متسائلاً عن مبررات اسـتثناء المرأة المتزوجة من الاسـتفادة من العلاوة منـذ تاريخ تقديم طلبها، رغم أن مفهوم رب الأسـرة يشمل مختلف الفئات التـي تنطبق عليها الصفة القانونية.







وأشار المحفوظ إلى أن تقديرات الكلفة التي طُرحت بشأن تعديل آلية الصرف، التي تتراوح بيـن 13 و15 مليوناً، ينبغي النظر إليها في إطار الأثر الاجتماعي والمعيشـي الـذي يحققه هذا التعديـل، مؤكداً أن دعم الأسر البحرينية وتخفيف أعبائها المعيشية يمثلان أولوية تستحق المعالجة.

بدورها أكدت وزيرة الإسكان والتخطيط العمرانـي آمنـة الرميحـي أن الحكومة تخصص نحو 57 مليون دينار سنويًا لدعم بدل السكن للمواطنين، مشددة على أهمية توجيه الموارد الماليـة نحو توفير حلول إسكانية مسـتدامة تحقق الاستقرار للأسر البحرينيـة، بدلًا من التوسـع في الحلول المؤقتة.

وأضافت أن التوجه الحكومي يستهدف تمكيـن المواطـن من تحقيق الاسـتقرار السكني منذ اليوم الأول، من خلال البرامج التمويليـة والحلول الإسـكانية المتاحة بالتعاون مع القطـاع الخاص، بما يمنحه فرصـة الحصول على مسـكن مسـتدام بدلًا من الاعتماد علـى إعانة مؤقتة لحين حصوله على الخدمة الإسـكانية التقليدية التي تتطلب انتظار المواطن حتى الانتهاء من إنشـاء المشاريع الإسـكانية وتوزيع وحداتها، وما يرتبط بذلك من فترات انتظار طويلة.

وأشارت إلى البرامج الإسكانية المتاحة، ومنها برامج «تسهيل» و«تسهيل+» و«البيت العود» وبرنامج «طموح»، موضحة أن هذه المبادرات تستهدف توسيع الخيارات أمام المواطنين، وتشـجيع الأسر الجديدة على الاسـتفادة من الحلول التمويلية للحصول على مسـكن، بدلًا من توجيه مواردها إلى الإيجارات من دون امتلاك أصل سكني.

مريم الصائغ: الأولوية لتسـريع توزيع الوحدات الإسكانية

أكـدت النائـب مريـم الصائـغ ضـرورة توجيه المزيـد مـن المخصصات المالية نحو شـراء الأراضي وبناء الوحدات الإسـكانية وتسـريع وتيـرة توزيعها علـى المواطنين، بـدلا من الاكتفـاء بزيـادة المبالغ المخصصة لعلاوة السـكن، مشددة على أن توفير المسكن الملائم يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الاسـتقرار الأسري والاجتماعي.

وقالـت الصائـغ: إن المواطنيـن يحتاجـون إلى حلول إسكانية فعلية تضمن حصولهـم على مسـاكنهم خلال فترات زمنية معقولة، معتبرة أنه من غير المقبول أن ينتظـر المواطن 26 عامًا للحصول على وحدة سكنية، فيقضي جزءًا كبيرًا من حياته في انتظار الاستقرار.

وأوضحـت أن البحـث عـن صرف علاوة السـكن، منذ قبول الطلب الاسـكاني لا يعالـج جوهر المشـكلة الإسـكانية، لافتـة إلى أن الأولويـة يجـب أن تكون لضـخ ميزانيات إضافية في المشـروعات الإسكانية، بما يسـهم في زيادة المعروض مـن الوحـدات السـكنية وتسـريع توزيعهـا علـى المستحقين.

وأضافـت أن المواطـن يجب أن يحصل على استجابة فعلية لطلبه الإسكاني خلال فترة زمنية محددة، مقترحة أن تبدأ الحكومة، على الأقل، في توزيع الوحدات الإسكانية خلال سنتين من تاريخ تقديم الطلب، بدلًا من استمرار قوائم الانتظار لسنوات طويلة.

وحـذرت الصائـغ من التداعيات الاجتماعية لتأخر حصـول المواطنيـن على مساكنهم، مشيرة إلى وجود عائلات تضم ثلاثـة أجيال تعيـش تحت سـقف واحد، الأمر الذي يؤدي إلى الازدحام داخـل المنـازل والأحياء السـكنية، ويؤثر سلبًا في الاستقرار الأسري.

وأكدت أن اسـتمرار هذه الأوضاع يفـرض ضرورة إعـادة النظر فـي أولويات الإنفـاق الإسـكاني، بحيث يكون التركيـز على معالجة أسـباب المشـكلة بدلًا من الاكتفـاء بتخفيـف آثارها المالية على المواطنين.



أكد أن تقرير الرقابة أطلق صافرة إنذار اقتصادي

الأحمد يدعو إلى تشكيل لجنة لمعالجة الوضع الاقتصادي

أكد النائب محمد الأحمد ضرورة مناقشة الواقـع الاقتصادي في مملكـة البحرين بكل جرأة ووضوح، ووضع النقاط على الحروف بشأن التحديات القائمة، مشـددًا على أهمية فتح حوار جاد بين السـلطتين التشـريعية والتنفيذية حول الخطط المستقبلية لمعالجة الأوضـاع الاقتصاديـة وانعكاسـاتها على المستوى المعيشي للمواطنين.

وقال الأحمد، خلال تعليقه على مشـروع قانون بشـأن صرف بدل السـكن فور قبول الطلب الإسـكاني، إن تقرير ديـوان الرقابة الماليـة والإداريـة «أطلـق صافـرة إنذار اقتصادي»، مشيرًا إلى ما تضمنه من مؤشرات تسـتوجب الوقوف عندها ومناقشتها بجدية، خصوصًا فيما يتعلق بالديـن العام وخدمة الدين والأوضاع المالية الحالية.

وأضـاف أن البحريـن، كمـا تواجـه الاعتداءات الايرانية الاثمة بكل جسارة، يجب أن تواجـه واقعها الاقتصادي بكل جرأة، لافتًا إلى أن مجلـس النواب يناقش مشـروعات ومقترحات تسـتهدف تحسـين المسـتوى المعيشي للمواطنين، في الوقت الذي تتخذ فيه الحكومة إجراءات اقتصادية أخرى، من بينها رفع تكلفة الكهرباء وأسعار البنزين.

واعتبر أن هذا التباين يسـتدعي حوارًا أكثر وضوحًا بين السلطتين، يقوم على قراءة الأرقام الرسمية ومناقشة التحديات الفعلية، بدلًا من تناول الموضوعات بمعزل عن الواقع الاقتصادي القائم.

وتطـرق الأحمـد إلى مشـروع القانون المتعلق ببدل السكن، موضحًا أن المجلس قد يناقش اليوم زيادة علاوة السكن، في حين قد تتجه الحكومة مستقبلا إلى التفكير في تأخير صرف هذه العلاوة أو وقفها، في ظل التحديات المالية والاقتصادية.

وشدد على ضرورة مناقشة خطة الحكومة المسـتقبلية لمعالجة الوضـع الاقتصادي، ومعرفة الإجراءات التي تعتزم اتخاذها خلال المرحلة المقبلة، بمـا يتيح للمجلس التعامل مـع الملفات المعيشـية والإسـكانية وفق رؤية واضحة تسـتند إلى الأرقام والمعطيات الرسمية.

ودعا الأحمد إلى تشكيل لجنة مشتركة بين السـلطتين لمناقشة هذه الملفات والبحث عن حلول للتحديات القائمة، مؤكدًا أهمية معرفة الاتجاه الذي تسـير فيه الأوضاع الاقتصادية في المملكة، وانعكاسـات ذلك على المواطنين ومستوى معيشتهم.



وزير العدل يتمسك برأي الحكومة بإعادة النظر

النـــواب يوافـــق علـــى مشـــروع قانـــون بـــإدراج الأئمـــة والمؤذنيـــن ضمـــن الـــكادر

وافق مجلس النواب على مشـروع قانون بشأن كادر الأئمة والمؤذنين، وقرر إحالته إلى مجلس الشورى، حيث يهدف مشـروع القانـون الى معالجة أوضاع العاملين في المسـاجد، وتنظيم الكادر الوظيفـي للأئمة والمؤذنيـن والقيمين عليهـا، بما يضمن توفيـر الاحتياجات الوظيفية اللازمة لهم.

ويتضمن مشـروع القانون، إدراج الأئمة والمؤذنيـن والقيمين البحرينيين المعينيـن في وزارة العدل والشـؤون الإسلامية والأوقاف ضمن جداول درجات ورواتب الوظائف العمومية، وشـمولهم بالمزايـا الوظيفية المقـررة لموظفي الدولـة، بما فيها الترقيـات والزيادات السنوية والعلاوات والإجازات.

وينص المشـروع على تعيين الإمام البحريني المتفـرغ الحاصل على درجة البكالوريوس في العلوم الشرعية أو ما يعادلها على الدرجـة الثامنة، وتعيين المؤذن والقيـم الحاصلين على المؤهل ذاته على الدرجة السـابعة، مع إمكانية منـح درجات أعلـى وفـق المؤهلات والخبرة، إلى جانـب مكافآت للمؤهلات العلمية العليا، واسـتثناء المعينين قبل سريان القانون من شرط المؤهل العلمي.

وأكـد النائب احمد السـلوم أهمية اسـتكمال الـكادر الوظيفـي للأئمـة والمؤذنيـن والقيمين على المسـاجد من قبل جهاز الخدمـة المدنية، وإدراج المخصصـات الماليـة اللازمة ضمن الميزانيـة العامة المقبلة، مشـددًا على ضـرورة معالجـة التحديـات القائمة وضمان توفير الوظائـف المطلوبة في مختلف المساجد.

وبيّـن أن مملكـة البحرين تشـهد اسـتمرار افتتاح مسـاجد ودور عبادة جديدة في مختلف المناطق، في حين لم يشـهد الكادر القائم توسعًا يتناسب مع هـذه الزيادة، مـا أدى إلى الاعتماد على المتطوعين لسد الاحتياجات القائمة.

وشدد السـلوم على ضرورة توفير الوظائف اللازمة لكل مسـجد، بما يشمل الإمام والمؤذن والقيم على المسجد، بما يضمن انتظام العمل وتلبية الاحتياجات الفعلية.

وفي مداخلتـه، أكـد النائب محمد المعرفـي أهمية الارتقـاء بمكانة الأئمة والمؤذنين، مشيرًا إلى أن الإمام قد يكون متفرغًا لخدمة المسجد من دون أن يحصل على مستوى وظيفي يليق بمكانته، رغم ما تتطلبه هذه المهمة من مسـؤوليات.

بدوره أشـار النائب محمد موسـى إلى وجـود كادر للأئمـة والمؤذنين، إلا أن هناك موظفين ضمن هـذا الكادر ولكنه تم إغـلاق هذا الكادر، مطالبًا بإعادة فتح الكادر وإدراج الفئات الأخرى المستحقة ضمنه.

بدوره، أكد وزير العدل والشـؤون الإسلامية والأوقاف حرص الوزارة على موضوع الأئمـة، وتوافقهـا مع أهداف المشـروع بقانون الرامية إلى تحسـين أوضاعهم المعيشية، مؤكدا التمسك برأي الحكومة بشأن إعادة النظر في المشروع.

وكانت الحكومة قد أبدت تحفظها على المشروع، معتبرة أن الأوضاع الوظيفية لهذه الفئـة منظمة بموجب لائحة قائمة، وأن إقرار نظام مسـتقل قـد يؤدي إلى ازدواجية تنظيمية ويؤثر على الأوضاع التقاعديـة والتعاقدية لبعض العاملين، فيما تمسـكت اللجنة بأهمية المشروع لتحسـين أوضـاع الأئمـة والمؤذنين وتشجيع البحرينيين على الالتحاق بهذه الوظائف.







حسـن إبراهيـم: ضـرورة الوقـوف بجانـب الشـركات المتعثـرة



أكد النائب حسـن إبراهيم ان المقترح برغبة بشـأن ضخ وزارة المالية سيولة بـ 200 مليون دينار في السوق لدعم القطاعات الاقتصادية عبر البنوك المحلية جاء ليسد بعـض العجز ويوفـر السـيولة للقطاع الخاص كمـا يهـدف إلى تخصيص الدعم للشركات المتعثرة التي تعاني من التضخم الموجود في السوق وارتفاع سعر الكهرباء ورفع جميع الرسـوم الحكومية، ومع ذلك تحـاول ان تقاوم رغم هذه التحديات ورغم الضعف في القوى الشـرائية في السـوق المحلي.

وانتقد النائب موقف بعض البنوك التي أبدت عدم موافقتها على المقترح، لافتا الى ان أرباح البنـوك المدرجة في البورصة بلغت 1.2 مليـار دولار، مؤكدا انه واجب علينا ان نوقف مع هذه الشـركات المتعثرة في هذه الفترة وخصوصًا ان هذه الشركات أسهمت ودعمت الاقتصـاد الوطني، واسـهاماتها متنوعة ومتعددة.